

د. سمير عبد الرحمن الشميري^(١)

الديمقراطية في عينة من الأحزاب السياسية اليمينية (ملخص بحث)

في

"الديمقراطية داخل الأحزاب في البلاد العربية"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣

(١) أستاذ علم الاجتماع المشارك - كلية التربية عدن - جامعة عدن

المقدمة:

مرادي من هذه الورقة تقديم تصور لأهم ملامح الحزب الديمقراطي، وهذه الملامح الديمقراطية كانت أساساً لتقديم مبسط لأهم الفعاليات السياسية في المجتمع اليمني ومحاولة استقصاء ممارساتها الديمقراطية بوجه عام. وفي ثنايا النص حاولنا تقديم تصنيف لأنواع الأحزاب السياسية الرئيسية اليمنية، مع التأكيد أن هذه الأحزاب في مجملها تفتقر للديمقراطية الحزبية، وإن كانت الشعارات والمناشط الاحتفالية هي البارزة أكثر من بروز ممارسات ديمقراطية عميقة.

لقد قدمنا في هذه الورقة ثلاثة نماذج حزبية (المؤتمر - الإصلاح - الاشتراكي)، والتي تعتبر من أقوى الأحزاب في الساحة اليمنية، وتمثل اتجاهات الطيف السياسي في اليمن. وهذه النماذج تعني الدارس عن معرفة بقية الأحزاب السياسية اليمنية والتي في معظمها أحزاب لا ترتقي إلى مستوى الحزب السياسي بطابعه الحديث والمعاصر.

١ - مفهوم الحزب السياسي:

الحزب السياسي جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية، ولها غايات قريبة وبعيدة وتهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة (إذا كانت في المعارضة) وإلى تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتساق مع قناعاتها وإتجاهاتها. والحزب يمثل شريحة اجتماعية في المجتمع أو لربما كتل اجتماعية متناغمة ويدافع عن مصالح الكتل الاجتماعية التي يمثلها، ويجاهد من أجل انتصار أهدافه وغاياته التي يصبو إليها. وكل حزب من الأحزاب السياسية له مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية وله قوانينه الداخلية التي يحتكم إليها (النظام الداخلي)، وله برنامج محدد يبسط فيه هويته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - مفهوم الحزب الديمقراطي:

الأحزاب الديمقراطية هي تلك الأحزاب التي نشأت في مناخات ديمقراطية ملائمة، وتعمل بشفافية في الضوء لا في الغرف المظلمة، وترتكز في مناشطها وبنائها التنظيمي وهيكلتها على الديمقراطية، فتكون الديمقراطية حاضرة في مؤسساتها وقيمها وسلوكها اليومي، ويتساق نشاطها مع النظام والقانون واحترام الهيئات والكفاءات والتخصصات وعدم دمج السلطات أو الالتفاف على المؤسسات، ولها قيادات وهيئات حزبية واعية ومنتخبة، ويتم تناوب السلطات في الأجهزة الحزبية بطريقة ديمقراطية بعيداً عن العقلية الشمولية والتأمرية وتمشيًا مع روح ومضمون النظام الداخلي والوثائق الحزبية الملتزمة بالديمقراطية، والكل في هذه الأحزاب يخضع لحقوق وواجبات متساوية، والكل يخضع للقانون، والمساءلة والعقاب (في حالة الخروج عن جادة الصواب)، ويلعب النقد دوراً محورياً في تصويب وتعرية السلبيات.

فالديمقراطية فى الأحزاب الديمقراطية تتجسد فى:

- ١- المؤتمرات الحزبية الدورية من القاعدة إلى القمة.
- ٢- فى الوثائق الديمقراطية (البرنامج والنظام الداخلى والوثائق الحزبية الأخرى).
- ٣- الانتخابات للقيادات الحزبية.
- ٤- عدم احتكار السلطة فى الهيئات والتغير الدورى للقيادة.
- ٥- الفكر الديمقراطى وسيادة روح التسامح والإخاء والإنصاف.
- ٦- المناقشات والحوارات الديمقراطية فى إطار الحزب والمجتمع بوجه عام.
- ٧- القواعد الحزبية المشاركة فى صنع القرار.
- ٨- المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.
- ٩- العلاقة الديمقراطية والشفافة مع الجماهير والسلطة والمعارضة.
- ١٠- احترام الرأى والرأى الآخر.
- ١١- الإعلان من شأن العقل والعقلانية فى النهج والممارسة.
- ١٢- المواطنة الواحدة للجميع، وعدم التمييز فى حقوق العضوية.
- ١٣- ممارسة النقد على مستوى واسع ومسؤول للحد من التجاوزات.
- ١٤- إطلاق الحريات وتشجيع المبادرات الفردية المبدعة وإبرازها.
- ١٥- نبذ العنف والإقصاء والتصفيات الجسدية والقمع المادى والمعنوي.
- ١٦- التسليم بمبدأ التعدد والتنوع والاختلاف.
- ١٧- القبول بالحلول الوسطية غير المتطرفة.
- ١٨- احترام الأقلية وعدم تصفيتها أو تضيق الخناق عليها.
- ١٩- اعتماد مبدأ الثواب والعقاب.
- ٢٠- شيوع روح الحرية والاستقلال والجرأة والشجاعة.
- ٢١- نمو الثقافة الديمقراطية.
- ٢٢- قلة الانقسامات والتشظيات الحزبية.
- ٢٣- عدم احتكار إمكانيات الحزب (السلطة، المال، الإعلام)، من قبل نخبة حزبية متسلطة.
- ٢٤- التميز بخطاب ديمقراطى متزن وسياسة إعلامية منفتحة.

٣- أنواع الأحزاب:

أغلب الدراسات في علم الاجتماع السياسي والسياسة تؤكد على وجود نوعين من الأحزاب:

أحزاب أيديولوجية، أحزاب مصلحة، ويمكن أن يوجد نوع ثالث يمكن تسميته بالأحزاب الانتقالية.

٤- نماذج من أنواع الأحزاب:

وامتداداً لأنواع الأحزاب نقدم ثلاثة نماذج من أشهر وأقوى الأحزاب في الساحة اليمنية:

١- المؤتمر الشعبي العام:

تأسس في ٢٤/٨/١٩٨٢ م ، وكان تأسيسه عبارة عن قرار سياسي من الأعلى، على أن يضم المؤتمر كافة اتجاهات الطيف السياسي في الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً)، حيث كان الحزب الحاكم هناك قبل الوحدة اليمنية. لعب دوراً رئيسياً في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية مع شريكه الحاكم في الجنوب (ج.ي.د.ش) الحزب الاشتراكي اليمني.

منذ عام ١٩٩٧م وحتى اللحظة يقود السلطة منفرداً ويفوز بنصيب الأسد في الانتخابات النيابية كان آخرها في إبريل ٢٠٠٣م. منذ قيام الوحدة وحتى اللحظة يعقد مؤتمراته الحزبية بانتظام. ويتميز المؤتمر الشعبي العام بركة بنائه التنظيمي والفكري، حيث يضم في إطاره أغلب الكوادر المسئولة العليا والسفلى في جهاز الدولة، ويعتمد على جيش من الموظفين الحكوميين الذين ترنوا أعينهم للارتقاء في سلم الوظائف العليا.

تؤكد وثائق المؤتمر أن القيادة (اللجنة الدائمة)، شطراً منها يُنتخب والشطرا الآخر يُعين. يعتمد المؤتمر في نشاطه على المركزية والموسمية، ويستند في ممارساته وأسلوب عمله على الشرعية الكاريزمية. وميكانيزم عمله لا يركز على فعالية مؤسساته ونشاط أعضائه ولا على الجماهير، وإنما يستند بشكل محوري على جهاز السلطة. والمؤتمر الشعبي العام يحافظ على الوضع القائم وعلى الأجهزة والمصالح والمؤسسات كما هي عليه اليوم. ويمكن تصنيفه ضمن أحزاب المصلحة حسب التقسيم السوسيولوجي.

٢- التجمع اليمني للإصلاح:

تأسس في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠م ويعتبر امتداد لحركة الإخوان المسلمين في اليمن، حيث انضم الإخوان المسلمون إلى جماعات قبلية وتقليدية ذات وزن سياسي وعسكري واجتماعي مهم وأسسوا هذا التنظيم. عند قيام الوحدة اليمنية كان لبعض الأجنحة في التجمع آراء في الوحدة والدستور. يعتمد التجمع اليمني للإصلاح على الشرعية التقليدية، وهو حزب عقائدي، ويتميز بقوة فكرية وتنظيمية، ويجمع ما بين السرية والعلنية. وإذا أخذنا هذا التنظيم بطابعه العقائدي،

سنجد أنه من أقوى الأحزاب السياسية اليمينية على الإطلاق، فهو يمتلك قوة أيديولوجية وتنظيمية وجماهيرية واسعة. تتميز بنيته الداخلية بمركزية شديدة وبنضباط صارم، شأنه شأن الأحزاب العقائدية.

ارتبط هذا الحزب بعلاقة حميمة بالمؤتمر الشعبي العلم وعداءً للحزب الاشتراكي اليمني، وسرعان ما تغيرت هذه العلاقة بتغير الظروف والمناخات، فأصبح أكثر مرونة في مواقفه وأطروحاته في الفترة الأخيرة ويبدو من الناحية الظاهرية أنه قد غير جملة من مواقفه المتشددة. لقد أجاد في السابق استخدام سلاح الدين ضد خصومه السياسيين وكفر بعض القوى السياسية رافضاً الحوار والمصالحة معها إلا بعد أن تعلن توبتها، تحت ستار سميكة من الشعارات وحشد كثيف للجمل والعبارات المنبرية الرنانة.

٣- الحزب الاشتراكي اليمني:

تعود جذور الحزب الاشتراكي اليمني إلى حركة القوميين العرب التي تشكلت في بيروت في عام ١٩٤٨م، ولقد أُسس الحزب في عام ١٩٧٨م كامتداد للجبهة القومية وفصائل يسارية أخرى في الساحة اليمنية، مؤمنة بالفكر الاشتراكي. ولقد أضعفت الصراعات والتنشيطات الحزبية من البنية الفكرية والتنظيمية والجماهيرية للحزب، وكان للمقتلة الشهيرة في ١٣ يناير ١٩٨٦م في جنوب اليمن الدور الأعظم في تفكيك بنية الحزب وإضعاف موقعه القيادي في (ج.ي.د.ش).

وعند قيام الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م كان شريكاً فعالاً في الوحدة ولكنه ظل يعيش على رصيده النضالي السابق، ولم يقدم شيئاً جديداً على المستوى الحزبي والديمقراطية الداخلية أو على المستوى السياسي بوجه عام، بل انفرد بخطاب سياسي جديد، وممارسات سلطوية عتيقة، ولم يقدم أنموذجاً في الحياة السياسية. يعتبر الحزب الاشتراكي من أكثر الأحزاب ممارسة للنقد إلى درجة جلد الذات، أما المعضلة الخطيرة التي يعيشها هو تكرار الأخطاء مما يضعف مصداقيته.

يمكن القول بعريض العبارة أنه يشهد تحولاً إلى حد ما صوب الديمقراطية، ولكن ليس بنفس اللغة الخطابية التي يتبناها. فالأسس التنظيمية والأيدولوجية والاجتماعية التي أسس عليها الحزب تتلاشى تدريجياً مع مرور الزمن، بحيث نستطيع القول أن الحزب الاشتراكي اليمني اليوم هو حزب انتقالي من الاتجاه العقائدي إلى حزب المصلحة.

٥- أهم الملامح غير الديمقراطية:

هناك ممارسات شمولية في الأحزاب سألها الذكر، فكل حزب في الساحة اليمنية بوجه عام يعتبر نفسه الحزب الجماهيري الأوحده في الساحة، وأن كل مناشطه وأطروحاته أنضج وأصوب من الأحزاب الأخرى. وأحزاب كثيرة في الساحة اليمنية تتجنب الاندماج أو حتى التحالف مع الأحزاب الأخرى، حتى لا يطغى الحزب الآخر على شخصيته وجماهيريته. وأغلب الانقسامات التي تقع في إطار الأحزاب في مجملها امتداداً للخلافات شخصية حول

الزعامة الحزبية وحول اقتسام أموال الحزب ما بين الصقور الحزبية. فالحزب الذي لا يمارس الديمقراطية الحزبية في إطاره، لا يمكن أن نصدق أنه سيمارسها في المجتمع، فمن لا يعترف بالديمقراطية لا يمكن أن يكون ديمقراطيًا. ولعل كبت الديمقراطية وتقنينها في الحياة الداخلية للأحزاب تعد من المسببات الأساسية للنشطات الحزبية فهناك سمات للأحزاب السياسية اليمينية والتي تعد ملامح الطفولة الحزبية، التي تفنق للديمقراطية وللبناء المؤسسي الحديث:

- ١- ضعف البناء المؤسسي للأحزاب وغلبة النشاط العفوي في الهياكل التنظيمية للأحزاب.
- ٢- ركة البناء الفكري (يستثنى من ذلك بعض الأحزاب العقائدية).
- ٣- ضعف القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية، حيث أن أغلب الأحزاب لا تركز على قاعدة شعبية.
- ٤- المركزية الشديدة وضعف الممارسة الديمقراطية.
- ٥- التأثير القوي للعلاقات والوشائج الشخصية والقبلية والعشائرية والمناطقية في حياة الأحزاب الداخلية.
- ٦- الخلط ما بين الاستراتيجية والتكتيك والتذبذب في المواقف.
- ٧- ضعف التأثير الجماهيري.
- ٨- الانفصال ما بين القول والفعل.
- ٩- تجاوز النخب الحزبية القوية للوثائق الحزبية.
- ١٠- غلبة الطابع الحماسي والانفعالي على مناشط الأحزاب.
- ١١- ضعف مبدأ الاستقلالية الحزبية.
- ١٢- النشطات الحزبية كنتيجة لضعف القاعدة الديمقراطية في الأحزاب.
- ١٣- تأثر الأحزاب بتراث العمل السري.
- ١٤- حضور عقلية التآمر والشك والإقصاء في الحياة الداخلية للأحزاب.
- ١٥- ممارسة الإرهاب المادي والمعنوي ضد الأقلية والمعارضة الحزبية.
- ١٦- تحطيم المؤسسات الحزبية وتحويلها تدريجيًا إلى أجهزة حزبية لصفوة حزبية قوية.
- ١٧- النفور من النقد الهادف وتصور كل نقد وكأنه هادم للعمل الحزبي وضد المصلحة الوطنية.
- ١٨- ممارسة الديمقراطية الحزبية بشكلية واختزال الديمقراطية في انتخابات حزبية ضعيفة ومحسومة مسبقًا.
- ١٩- سيطرة نخب حزبية على هذه الأحزاب، والتي أدمنت الفردية والشمولية والاحتراف السياسي ولا تقوى العيش دون المناصب والوجاهة، وأصيبت بمرض المسؤولية وعلى أنها قيادة تاريخية يتعذر السير بدونها.

الخلاصة:

مما تقدم يتضح أن الأحزاب الرئيسية الثلاثة (المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي)، هي أحزاب مشدودة للتراث الشمولي بنسب متفاوتة ومن الصعوبة عليها الولوج في ديمقراطية داخلية عميقة، لأن ذلك يهدد مصالح النخب الحزبية التي قد تطبعت بعادة الإقصاء والفرذنة والشخصنة للمؤسسات والهيئات الحزبية ولا ترجوا إلا سماع صوتها، ولا يحلو لها ممارسة العلنية والشفافية واحترام الرأي والرأي الآخر والتسامح والمشاركة في صنع القرار. وهذا القول لا ينفي وجود ممارسات ديمقراطية أولية في هذه الأحزاب، حيث توجد أجنحة ديمقراطية في هذه الأحزاب، إلا أن هذه الأجنحة غير مؤثرة التأثير الكافي على مسار الحياة الديمقراطية الداخلية في هذه الأحزاب.

تعقيب حول الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية اليمنية

إعداد

د. جلال إبراهيم فقيرة

أستاذ العلوم السياسية المساعد - قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء

القسم الأول: تعقيب حول المقالة الموسومة " الديمقراطية في عينة من الأحزاب السياسية اليمنية " التي أعدها د. سمير الشميري

أولاً : إشكالية الدراسة:

تأتي الدراسة في إطار مشروع له هوية قومية يحاول أن يعزز من مسيرة العمل الديمقراطي في الوطن العربي إن على صعيد التجربة القطرية على وجه العموم، أو على مستوى الأحزاب السياسية العربية ذاتها على وجه الخصوص. ومن هنا تحتل إشكالية الدراسة التي ركز عليها الباحث أهمية خاصة في تطوير التجربة الديمقراطية اليمنية، إذ أن نقطة الانطلاق في تطوير التجربة اليمنية أو أي تجربة ديمقراطية تحتم ضرورة أن تتولد القناعات بأهمية ممارسة السلوك الديمقراطي على صعيد الأنشطة الداخلية للأحزاب السياسية ذاتها قبل أن تطالب بتوفير بيئة سياسية تعتمد على وجود القيم الديمقراطية.

ومن هنا تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في سياق دراسات الديمقراطية في الوطن العربي، لاسيما وأن كل الدراسات والمشاريع البحثية التي تصدت لمناقشة إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي كانت تركز دومًا على الأطر الكلية والعامّة للديمقراطية دون أن تمس واقع الأحزاب السياسية العربية وموقع السلوك الديمقراطي في إطار أولويات العمل السياسي لديها على الصعيد الداخلي. ومع ذلك كان عنوان الدراسة في حاجة ماسة إلى إعادة صياغة على نحو يبرز أهمية إشكالية ممارسة العمل الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية اليمنية كأن يتضمن مصطلحات تؤكد أن الدراسة ستركز على الديمقراطية كسلوك يمارس داخل الأحزاب لا أن يتم الاكتفاء بالإشارة إلى مصطلح الديمقراطية كسياق عام وكلمة مطاطة تحتل التأويل والتفسير. إذ إن الباحث في أهداف دراسته ربما يركز، ولا ضير في ذلك، على الأطر النظرية لممارسة العمل الديمقراطي دون الاهتمام بالإطار التطبيقي المعتمد على الممارسة والسلوك.

ثانيًا: عينة الدراسة:

على الرغم من أن الدراسة قد تضمنت ثلاثة أحزاب رئيسة وفاعلة في الساحة السياسية اليمنية وهي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، إلا أن الباحث لم يمتنع عن عملية اختياره لعينة الدراسة أو يقدم تبريرات مقنعة بأهمية اختيار هذه الأحزاب الثلاثة، إذ اكتفى بالإشارة إلى أنها "أشهر وأقوى الأحزاب السياسية اليمنية". ومع اتفاقنا مع صواب هذا الاختبار إلا أنه كان قاصرًا من الناحية العلمية إذ أنه اتسم بالارتجالية

والعجالة في أن واحد إذ أنه استبعد شريحة واسعة من الأحزاب السياسية اليمنية لاسيما الأحزاب ذات الاتجاهات القومية كالأحزاب الناصرية والبعثية على نحو يخالف قواعد المنهج العلمي في الاختيار. وكان حرياً بالباحث أن يضع معايير واضحة المعالم تتضمن قدر أكبر من المصداقية في إقناع القارئ بأهمية هذه الأحزاب في السياسة اليمنية من قبيل:

١- معيار التمثيل الحزبي في البرلمان، ومن شأن اختيار هذا المعيار أن يوسع العينة المنتقاة في الدراسة بحيث تتضمن أحزاب هامة رغم ضآلة عدد مقاعدها في البرلمان مثل التنظيم الشعبي الوندوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي وبقية الأحزاب الممثلة في البرلمان إن في الدورة الانتخابية السابقة، أو في التشكيلة المعاصرة لمجلس النواب.

٢- معيار التمثيل في التشكيلات الحكومية اليمنية، وكما هو واضح جاءت العينة قريبة من تطبيق هذا المعيار على الرغم من عدم الإشارة إليه صراحة. وحتى في ظل تطبيق هذا المعيار من الملاحظ تجاهل حزب الحق الذي شارك في حكومة الدكتور فرج بن غانم في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧.

٣- معيار الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات البرلمانية.

٤- معيار حجم العضوية في إطار كل حزب سياسي.

٥- معيار الانتشار الجغرافي للأحزاب السياسية اليمنية.

بمعنى آخر كان هناك جملة من المعايير التي كان يمكن أن يستند إليها الباحث في اختياره لعينة الدراسة على نحو يقتنع القارئ بصوابه في اختبار الأحزاب السياسية الثلاثة لاسيما وأن الدراسة تقدم لجمهور من القراء يتجاوز البيئة اليمنية، وغير ملم بدقة بطبيعة الخارطة الحزبية اليمنية. ومن شأن الاختيار على النحو الذي تبناه الباحث أن يثير جملة من الاستفسارات حول تجاهل بقية الأحزاب السياسية دون أن يجد لها القارئ إجابة واضحة في متن الدراسة.

ثالثاً: تضمنت المقدمة عبارة غريبة تستأثر باهتمام القارئ جاء فيها "وفي ثنايا النص حاولنا تقديم تصنيف لأنواع الأحزاب السياسية الرئيسية اليمنية، مع التأكيد أن هذه الأحزاب في مجملها تفتقر للديمقراطية الحزبية". ولا ضير أن جاءت هذه العبارة في معرض الحديث عن نتائج الدراسة بعد أن يتم تحليل الإشكالية بطريقة موضوعية معتمداً على المؤشرات التجريبية القابلة للقياس، لكن الباحث أثار أن يبدأ دراسته بهذا الحكم على نحو مخالف لقواعد التفكير العلمي الذي يقتضي ضرورة اتباع معايير صارمة قبل إصدار الأحكام المطلقة التي من شأنها أن تشكك في مصداقية التجربة الديمقراطية اليمنية برمتها وتقلل من أهميتها على الصعيد العربي.

رابعاً: تقسيمات الدراسة:

تضمنت الدراسة تقسيمات عديدة كعناوين رئيسية في المتن حسب الترتيب التالي:

المقدمة

- ١- مفهوم الحزب.
- ٢- مفهوم الحزب الديمقراطي.
- ٣- أنواع الأحزاب: ١- الأحزاب الأيدلوجية ٢- أحزاب المصلحة ٣- الأحزاب الانتقالية.
- ٤- نماذج من أنواع الأحزاب: ١- المؤتمر الشعبي العام ٢- التجمع اليمني للإصلاح ٣- الحزب الاشتراكي اليمني.
- ٥- أهم الملامح غير الديمقراطية.

الخلاصة

المراجع

ولنا وقفة حول تقسيمات الدراسة ومدى ملائمتها للنقاش في سياق تحليل إشكالية الدراسة. فابتداءً اتسمت تقسيمات الدراسة بالغموض لغياب نسق موحد متعلق بوحدة التقسيم. ففي سياق البند ١- على سبيل المثال نجد وحدة تقسيم مشابهة مثل ١- في حين أنه كان يمكن الاستعانة بوحدة التقسيم لولا أن يندرج في إطارها ١- ٢- ٣ ... وتكرر هذا الأمر في الكثير من مواضع الدراسة بشكل زاد من غموض التقسيمات الواردة في الدراسة.

ومن ناحية ثانية كان واضحاً أن هناك فقرات لم يكن لها ضرورة مثل:

١- مفهوم الحزب.

٣- أنواع الأحزاب: ١- الأحزاب الأيدلوجية ٢- أحزاب المصلحة ٣- الأحزاب الانتقالية. وكان يمكن للباحث أن يكتفي بمناقشة مفهوم الحزب الديمقراطي بشكل موسع يتلاءم مع مقتضيات الدراسة، لاسيما وأن المشروع مركز على فكرة ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العربية، ولا أعتقد أن التنظير لمفهوم الحزب السياسي وتصنيفاته يندرج ضمن طائفة اهتمامات المشروع في سياق هذه الدراسة. وجاء التوسع في التنظير للمصطلحات على حساب الموضوع ذاته إذ أن الأحزاب السياسية اليمنية لم تأخذ الحيز الذي تستحق أثناء مناقشة موضوع الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية اليمنية.

خامساً: كان الباحث موقفاً حين عدد المؤشرات المختلفة التي يمكن أن تستخدم في تقييم

ديمقراطية الأحزاب السياسية، وكان ينبغي أن تكون هذه المؤشرات نبراساً يهتدي به الباحث في تحليل طبيعة السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب اليمنية. بيد أن الباحث اكتفى بالإشارة إليها بشكل نظري دون أن تخضع للقياس التجريبي بالتطبيق على كل حزب من أحزاب عينة الدراسة، وهو الأمر الذي يحتم علينا أن نتعامل بحذر مع النتائج التي توصل إليها الباحث.

سادساً: منهجية الدراسة:

لم تعتمد الدراسة منهجاً واضحاً يمكن أن تستند إليه في التحليل، وهو الأمر الذي يفسر عدم وضوح الرؤيا بالدقة الكافية التي تتناسب مع أهمية الإشكالية التي تناولتها الدراسة، وحيث أن الدراسة تتناول موضوع الديمقراطية في الأحزاب فإنها تحاول أن تتعامل مع العديد من الجوانب ذات الصلة بهذه الإشكالية، وهو الأمر الذي يعنى وجود فرشة يعتد بها من الأدوات التحليلية التي يمكن أن نستخدم بعضها في الدراسة. وحيث أن الموضوع بطريقة أو أخرى يتناول فكرة النضج السياسي للأحزاب السياسية اليمنية، فإن المنهج المؤسسي يمكن أن يقدم نفسه كأداة تحليلية ملائمة من خلال التركيز على مؤشرات صاموئيل هانتينجتون وثيقة الصلة بممارسة العمل الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية من قبيل معيار التكيف والتأقلم الذي يتضمن معيار التغيير القيادي وتداول المناصب القيادية بين الأجيال في إطار الأحزاب السياسية. ونفس الوضع ينطبق على معيار التماسك داخل الحزب السياسي إذ من خلاله يمكن معرفة الأجنحة المختلفة التي يتكون منها الحزب ومدى الاتفاق أو الاختلاف حول الأهداف والقيم الرئيسية التي تؤثر في الممارسة داخل الأحزاب السياسية.

وفضلاً عن المنهج المؤسسي، فإن اقتراب النخبة السياسية كان يمكن أن يمثل أداة ملائمة للتحليل من خلال دراسة فكرة الدوران في تولي الوظائف القيادية والأبعاد المختلفة المرتبطة بها.

وعلى وجه العموم لم يستعن الباحث بأي من أدوات التحليل المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية والتي كان يمكن أن تكون رافداً مساعداً له بالأفكار والمداخل المختلفة المعينة له في التحليل السياسي. وترتب على ذلك أن مناقشة الباحث لممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية اليمنية اتصفت بالطابع الوصفي الصرف دون القدرة على إخضاع المؤشرات التجريبية في خدمة أهداف الدراسة. وفي إطار الأدوات التحليلية المستخدمة في العلوم السياسية كان يمكن تناول الموضوع من زوايا مختلفة منها:

١- دراسة النظم الأساسية للأحزاب محل الدراسة وتحليل موقع الديمقراطية ضمن اهتمامات المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني من خلال التركيز على دراسة القيم الديمقراطية في تشكيل التكوينات الحزبية وتوضيح طبيعة العلاقات بينها، والصلاحيات التي تتمتع بها قيادات هذه الأحزاب في تعيين أعضاء التكوينات القاعدية والوسطية.

٢- دراسة المؤتمرات العامة للأحزاب السياسية اليمنية، وتحليل طبيعة النقاشات ذات الدلالة لممارسة السلوك الديمقراطي داخل هذه الأحزاب.

٣- دراسة برامج التنشئة السياسية التي تعدها الأحزاب السياسية اليمنية للنشئ، مع التركيز على موقع القيم الديمقراطية ضمن عناصر هذه البرامج، وتحليل طبيعة المؤسسات التي تتولى عملية التأهيل والتدريب وإدارة برامج التنشئة السياسية.

٤- دراسة حجم المشاركة في صنع القرارات السياسية للأحزاب السياسية اليمنية من خلال تحليل طبيعة المشورة في عملية صنع القرار، والهامش المتاح الذي تتمتع به التكوينات القاعدية.

- ٥- التجنيد السياسي وطريقة كل حزب في استقطاب العناصر الجدد.
- ٦- طبيعة العلاقة بين المراكز القيادية والمواقع القاعدية.
- ٧- تحليل المكانة التي تحتلها المرأة اليمنية في التكوينات القيادية والقاعدية للأحزاب السياسية اليمنية.
- ٨- دراسة الصحف الحزبية وتحليل طبيعة اتجاهات الآراء الواردة في صحيفة كل حزب على حدة لبيان الهامش المتاح لاختلاف الآراء في إطار كل حزب.
- ٩- طريقة انتخاب القيادات الحزبية على مستوى هرم الحزب أو على مستوى الفروع.
- ١٠- التداول السلمي للمناصب القيادية.
- ١١- ترشيح مرشحي الأحزاب في الانتخابات العامة برلمانية كانت أو محلية.
- ١٢- طرائق تحديد الأهداف العامة لكل حزب.
- ١٣- مدى مساهمة القواعد في صياغة برنامج الحزب.
- ١٤- الهامش المتاح للنقد الذاتي في إطار كل حزب من قبل الأعضاء.

سابعًا: على الرغم من وجود الكثير من السلبيات التي ترافق نشاط الأحزاب السياسية اليمنية إلا أننا لا نميل إلى الاتفاق مع وجهة النظر التي قدمها الباحث حين يصف المرحلة التي تعيشها الأحزاب اليمنية بأنها "مرحلة الطفولة الحزبية التي تفتقر فيها الأحزاب للديمقراطية للبناء المؤسسي الحديث".

ثامنًا: ومن ناحية ثانية اتسمت المؤشرات التي قدمها الباحث في وصف أهم الملامح غير الديمقراطية في نشاط الأحزاب السياسية اليمنية بالعمومية المفرطة التي وضعت جميع الأحزاب السياسية في سلة واحدة. فعلى الرغم من الإقرار بتقارب وتشابه الظروف السياسية والاجتماعية للأحزاب السياسية إلا أن الأمر الذي لاشك فيه أن كل حزب يملك من الخصوصيات ما يجعل تجربته تتمايز عن تجارب بقية الأحزاب السياسية اليمنية. وكان حريًا بالباحث أن يدرس بشكل أكثر عمقًا تلك المؤشرات العامة ويقوم بتطبيقها على بقية الأحزاب السياسية اليمنية من أجل الخروج بنتائج أكثر مصداقية في تناول الظاهرة الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية.

تاسعًا: فيما يتعلق بظروف التأسيس سلاحظ وجود تباين واضح بين الأحزاب الثلاثة، فأقدمها الحزب الاشتراكي اليمني الذي تأسس في ظل ظروف التشطير في عدن في عام ١٩٧٨ ليحل محل التنظيم السياسي - الجبهة القومية التي استوعبت في عام ١٩٧٥ التنظيمات والأحزاب السياسية ذات الهوية الماركسية اللينينية ممثلة في اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية. وكان واضحًا أن ظروف التأسيس خالية من أي وضع لممارسة القيم الديمقراطية إذ أعقبت مرحلة التخلص من سالم ربيع علي على نحو تعسفي. واتسم البناء الداخلي والنظام

الحزبي في الشطر الجنوبي بالصرامة الشديدة على غرار الأحزاب الاشتراكية التي كانت قائمة في دول الكتلة الاشتراكية، ولذا غابت القيم الديمقراطية بالمفهوم المعاصر عن طرائق عمل الحزب الاشتراكي اليمني ذاته كما غابت أيضاً في علاقته بالمجتمع طوال فترة التشطير. وخلافاً له تأسس المؤتمر الشعبي العام في عام ١٩٨٢ في ظل ظروف بالغة التعقيد في المرحلة التي تلت عقد المصالحة مع عناصر الجبهة الوطنية الديمقراطية. وعكست محاولات أولية للنظام السياسي في الشطر الشمالي لإيجاد تنظيم سياسي في ظل دستور يحرم ممارسة النشاط الحزبي. ومع ذلك جاء تأسيسه خلاصة لحوارات موسعة مع الكثير من الشرائح الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في التنظير لأدبياته. ولذا جاء التأسيس ليعكس مستوى متقدم نسبياً من المشاورات التي أفضت فيما بعد إلى التأسيس. وبخصوص التجمع اليمني للإصلاح فقد جاء تأسيسه في أجواء الوحدة اليمنية المباركة في ظل بيئة ديمقراطية عكست نفسها إيجاباً على ممارسة القيم الديمقراطية داخل الحزب في المراحل الأولى، بيد أن قوة التيار القبلي وغلبيته على بقية الأجنحة، والالتزام الحزبي الصارم قد أفقد التجمع اليمني للإصلاح هذه الميزة عند مقارنته ببقية الأحزاب السياسية.

وعند مناقشة المؤتمر الشعبي العام اكتفى الباحث بتوصيف بعض الجوانب المتعلقة بدور المؤتمر دون الخوض في الحديث عن الأبعاد المختلفة المتعلقة بممارسة العمل الديمقراطي داخل الحزب ذاته. ونفس الوضع ينطبق على التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني. وعلى وجه العموم اتسم النقاش بعدم التمييز بين ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية اليمنية الثلاثة وبين أدوار كل حزب ونمط تفاعلاته مع بقية الأحزاب السياسية اليمنية الفاعلة في الساحة، ولذا تمت الإشارة إلى الكثير من القضايا ذات الأهمية للتجربة الديمقراطية اليمنية من قبيل الانتخابات النيابية التي شهدتها اليمن منذ قيام دولة الوحدة اليمنية، فضلاً عن التركيز على الحكومات الائتلافية التي ظهرت على سطح السياسة اليمنية في المرحلة الانتقالية والمرحلة التي تلت القضاء على محاولة الانفصال الفاشلة في صيف ١٩٩٤، واستمرت حتى عام ١٩٩٧ حين تمكن المؤتمر الشعبي العام من الحصول على الأغلبية المريحة التي مكنته من الانفراد بتشكيل الحكومة وطي مرحلة الحكومات الانتقالية.

عاشراً: التداول السلمي للمناصب القيادية:

يعكس هذا المؤشر وجود أزمة حقيقية في ممارسة القيم الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية، ويعد الحزب الاشتراكي اليمني أنموذج شاخص لهذه الأزمة. فبعد الإطاحة بسالم ربيع علي في السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٧٨ عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي اليمني في تشرين الأول/ أكتوبر من نفس العام بوصفة حزباً ملتزماً بالقيم الماركسية اللينينية. وفي هذا المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية من ١٥ عضواً انتخبت عبد الفتاح إسماعيل أميداً عاماً، كما تم انتخاب مكتب سياسي ضم عبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد وعلي سالم البيض إلى جانب ستة آخرين وعضوين مرشحين. بيد أن شهر نيسان/ أبريل من عام ١٩٨٠ شهد أحداثاً دراماتيكية استطاع خلالها علي ناصر محمد أن يطيح بعبد الفتاح إسماعيل وأن يجمع في يديه كل الصلاحيات الحزبية والسياسية حتى انفجر الوضع مجدداً بين الأخوة الرفاق في صورة حرب مدمرة في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، والتي أطاح فيها علي

سالم البيض بعلي ناصر محمد. ولم يحدث تغيير سلمي على مستوى قيادة الحزب إلا بعد أن فرت قيادات الصف الأول في الحزب الاشتراكي اليمني بعد محاولة الانفصال الفاشلة التي قادتها هذه القيادات في صيف عام ١٩٩٤. بمعنى آخر تكشف الخبرة التجريبية لآليات تداول المناصب القيادية في الحزب الاشتراكي اليمني عن وجود إخفاق ذريع في ممارسة القيم الديمقراطية في أبنية الحزب.

وتختلف تجربتي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح جذريًا عن تجربة الحزب الاشتراكي في هذا المضمار، فالقيادات التي أسهمت في تأسيس المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ما زالت هي ذاتها التي تتولى وظيفة القيادة في الوقت الراهن، مع وجود نوع من المرونة في قمة هرم المؤتمر الشعبي العام مع إمكانية الانبساط لتستوعب فواعل جدد كما حدث مع عبد ربه منصور هادي الذي أصبح نائبًا لرئيس المؤتمر الشعبي العام بعد التعديلات التي أجريت على بنية المؤتمر الشعبي العام في المؤتمر الخامس في ١٩٩٥. وعلى وجه العموم اتسم المؤتمر والإصلاح وكذا الاشتراكي بوجود نوع من التغيير على مستوى القيادات الوسطية دون أن يطال هذا التغيير قيادات الصف الأول.

حادى عشر: الصحف الحزبية وعلاقتها بالديمقراطية:

دون الغوص كثيرًا في مناقشة تفاصيل الصحف الحزبية نستطيع من خلال تصفح عينة عشوائية من الصحف الناطقة بلسان الأحزاب الثلاثة (الميثاق/ المؤتمر - الصحوة/ التجمع - الثوري/ الاشتراكي) أن نستنتج بسهولة غياب الآراء المعارضة في إطار كل حزب للاتجاهات العامة التي تقرها التكوينات القيادية لهذا الحزب أو ذاك. وتتخلص الأهداف الرئيسية والواضحة للصحف الحزبية دفاعها المستميت عن الاتجاهات والأهداف العامة للحزب، كما أنه من السهولة الاستنتاج بسرعة انزلاق الصحف في المهاترات الحزبية لاسيما في المناسبات ذات الطبيعة التنافسية كالانتخابات البرلمانية والمحلية، أو في القضايا ذات الهوية الخلافية.